



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

الأبعاد التداوليّة
في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية
للشّاطبيّ (ت ٧٩٠هـ)

أطروحة تقدّم بها الطالب

أحمد حسين حيال

إلى مجلس كليّة الآداب - الجامعة المستنصريّة
وهي من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اللّغة العربيّة وآدابها/ لغة

إشراف

أ. د. ندى عبد الرحمن الشايح

٢٠١٥م

١٤٣٦هـ

المستخلص

منّت التداوليّة النظرية الأكثر رواجًا في مدارج اللسانيات في الحقب الأخيرة، وبلغت من الموسوعيّة مدى تجاوزت به دائرة الفلسفة المنبثّة الأصليّ لها، وانتقلت إلى اللسانيات الحاضنة الرُحبي، والنُّضجى؛ لتُعنى في تفسير تراكيب اللغّة ووصفها. ولم تقف عجلة تطور التداوليّة عند هذا الحدّ؛ بل اتسعت لتشمل علم النفس، والنقد الأدبي. ومما يُعدُّ إنجازًا معرفيًا للمنهج التداوليّ أنّه وسّع البحث اللسانيّ، وفتح له آفاقًا أبعد من تلك التي كانت تعالجها اللسانيات البنيويّة، أو اللسانيات التحويليّة.

من هنا وجدناها نظريّةً صالحةً لمقاربة المدونات النحويّة العربيّة على وفّقتها، فكان الاختيار على المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبيّ، وكانت العلة في هذا الاختيار اعتقادنا بأنّ الاتكاء على المنجز اللسانيّ الحديث، وإهمال المعطى اللسانيّ في التراث العربيّ، وإن لم يمتلّ قصورًا معرفيًا في البحث اللسانيّ؛ فإنّه يُعدُّ خدشًا معرفيًا وثلمًا في السجلّ اللسانيّ العربيّ.

وكذلك شخصيّة الشاطبيّ ذات التكوين المعرفيّ الموسوعيّ، التي فرضت على شرح الألفيّة العناية في البعد التداوليّ للخطاب النحويّ، فقلّما نجد من شراح الألفيّة من عني بالوجهة الاستعماليّة للغة؛ بل راح معظمهم يُفتش عن العلل المنطقيّة والخلافات النحويّة، تاركين البوح بالمعانيّ التداوليّة لأهل المعانيّ، الذين رسموا خطأ موازيًا للنحو، بحثوا بإسهاب فيه عن الجوانب التداوليّة الاستعماليّة في التراكيب اللغويّة.

وأُسّس بحثنا على فرضيتين، الأولى: تقتضي اختلاف النصوص المعرفيّة بعضها عن بعضها الآخر من حيث المفاهيم والإجراءات، واختلفت -تبعًا لهذا- آليات تحليلها التداوليّة، فكلّ نصّ آليات تحليل خاصّة به تتطلق من طبيعة النصّ المُحلّل، فلا يُمكن -مثلًا- إسقاط آليات تحليل النصّ القانونيّ على النصّ البلاغيّ أو النصّ النحويّ. من هنا قاربنا المدونة النحويّة موضوع البحث، تبعًا لطبيعتها المعرفيّة والمنهجية.

أما الفرضية الأخرى؛ فترى أنّ معالجة المدونات العربيّة في التراث على وفق ما قرّر في البحث اللسانيّ الحديث لا يُعدُّ من باب روز المدونة من حيث نجاعتها العلميّة، وكشف مدى مطابقتها لهذه النظريات، أو البحث عن معالم هذه النظريات في المتون العربيّة؛ لتأكيد المعرفة السابقة بهذه النظريات للغويين العرب؛ بل إنّ مقاربتنا لمدونة المقاصد الشافية هي مقارنة وصفية تحليليّة تسعى إلى الكشف عن الأبعاد التداوليّة فيها، وتعرّف الجهد اللسانيّ القارّ في مقالاتها؛ في سبيل إثراء الأطر المعرفيّة للسانيات العربيّة الحديثة.

وهي - كذلك - محاولة لقراءة المتن النحويّ العربيّ بما يكتنز من نصوص أسهمت في رفد الدراسات اللسانية الحديثة بالرؤى والأفكار. وتتأسس مقاربتنا هذه على مقولة: إنّ اللغّة الإنسانيّة خاضعة لمعالجات اللسانيات العامّة؛ أي: إنّ النظريات اللسانية لا تقف حدودها عند لغّة ما؛ لأنّها تعالج موضوعًا واحدًا هو اللغّة الإنسانيّة، من هنا صارت جملة من مدونات النحو العربيّ، والبلاغة العربيّة، والنقد الأدبيّ صالحةً للتحليل على وفق هذه النظريات على اختلافها.

وقد عالجتنا مسائل بحثنا وقضاياها على وفق المناهج: الوصفيّ، والاستقرائيّ، والتحليليّ، تبعًا للمادة المدروسة؛ إذ إنّ البحث يقوم على عرض المقاربات التداوليّة على وفق رؤية استقرائية تعتمد كشف المقولات المؤسّسة

للنظرية، ووصفها، ووصف المقولات النحوية، واستقراء الأبعاد التداولية في متن المقاصد، وتحليلها على وفق ما قر في النظرية التداولية.

وقد وصلنا في مُنتهى البحث إلى نتائج كان أبرزها الآتي:

١- ليس من السهل حصر المنهج التداولي بمجال معرفي واحد؛ لأنه منهج متداخل الاختصاصات، وهو مازال في تطور مستمر، من هنا صار من الصعب إعداد تعريف له؛ فعمد جملة من الباحثين، إلى جعل التعريف شرحاً، فأسهبوا في بيان مجالات التداولية ومفاهيمها بدل أن يعرضوا لنا تحديداً جامعاً مانعاً لها، فأغضت هذه الطريقة حقيقة التداولية عن الدارسين.

٢- مثلت نظرية الأعمال اللغوية عند منظرها الأوائل بدءاً من (أوستن) و(سيرل)، مثلت موسوعية معرفية شاملة، لم تترك مجالاً يتعامل به الإنسان إلا نظرت له وأدلت بدلوها فيه، فأسست للخطاب القانوني قواعد أدائه الإبلاغية والإجرائية، وللخطاب الإعلامي ولغيرهما من الخطابات الإنسانية. وعمد جملة من الباحثين العرب إلى تلقي هذه المقولات ومحاولة تطبيقها على المقولات اللسانية العربية (البلاغية، والنحوية، والأدبية)، وإخضاع المدونات العربية -في بعض الأحيان- إخضاعاً قسرياً لمقولات التداوليين، وهذا إنكار منهم لحقيقة أن القوانين والأسس التي وضعها نُظائر التداولية لا تنطبق تمام الانطباق على اللغات كافة؛ فقد وجدنا أن كثيراً من مقولاتهم خاصة باللغة الإنكليزية، ولا تنطبق بالضرورة على اللغة العربية.

٣- عُني الشاطبي بالكشف عن السياقات المصاحبة للتلفظ، أو المؤثرة فيه، منها الاجتماعية والحالية، والثقافية، والدينية، والتاريخية، تلك التي تُعرف بأنها (المقام العام)، وكشف هذا التأثير بطريقتين: الأولى أثره في التركيب والآخر أثره في تحديد المعنى المراد.

٤- لم يكن المنهج التداولي، منهجاً مؤسساً لمقولات النحاة العرب، بل كان ممارسة فعلية اتسمت بها كثير من نصوص النحاة، انطلاقاً من عنايتهم بالجانب الاستعمالي للغة العربية. كل هذا في سبيل حفظ المستوى الفصيح للغة العربية، وبيان حدوده ومنع اختلاطه باللهاجات العربية واللغات الأخرى، وتعليم المجموعات البشرية الوافدة الراغبة بتعلم اللغة العربية؛ لتتمكن هذه المجموعات من تعلم القرآن الكريم وفهم أساليبه.

٥- لا يمكننا أن نقدّم فهماً حقيقياً متكاملًا للغة ما لم ندرس حقل النحور بوصفه دراسة التراكيب الجمالية، والتداولية بوصفها دراسة الاستعمال اللغوي، ودراسة التفاعل بين هذين الحقلين.

وعملت جهدي في سبيل جعل البحث خالياً من كل خلل في عبارته وأفكاره، وقد لا أوفق لهذا؛ لأن طبيعة البشر عاجزة عن الكمال؛ لذا أقدمه بين أيادي الأساتذة الأفاضل؛ أملاً تنقيف ما اعوج فيه من فكر أو قول. كما وأقدم جزيل الشكر لهم على ما تجشموه في قراءة بحثي، أيام صيامهم داعياً من الله أن يجزيهم جزاء العلماء العاملين الصائمين القائمين، إته سميع مجيب الدعاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ (البقرة ٢٨٦).